

Distr.: General
9 March 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة السابعة

جنيف ١٨-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

البندين ٤ و ٥ من جدول الأعمال المؤقت

سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

رسم السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة

سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥،

ورسم السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥، من المقرر أن تتفق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على محتويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - أي أهداف وغايات التنمية المستدامة - وسبل التنفيذ اللازمة لإنجاز الخطة. فماذا يستلزم الأمر لكي تنفذ حكومة وطنية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أي أن تنجز النواتج التي تحول مجتمعها واقتصادها وبيئتها لتصبح أكثر استدامة في الإطار الزمني ٢٠١٥-٢٠٣٠؟ وعند القيام بذلك، كيف يمكن لحكومة وطنية أن تحقق الاستفادة المثلى من التجارة والسياسة العامة للتجارة؟ وما هي أنواع التعاون الإقليمي والشراكة العالمية التي من شأنها تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة؟ تلك هي المسائل الرئيسية التي تتناولها هذه المذكرة على أمل تحفيز النقاش في إطار البندين ٤ و ٥ ومن جدول أعمال الدورة السابعة للجنة التجارة والتنمية.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-04605 240315 250315



* 1 5 0 4 6 0 5 *

وتناقش هذه المذكرة الأهمية والتحديات المرتبطة بتصميم وتنفيذ مزيج سياساتي متكامل على الصعيد الوطني، تكون السياسة العامة للتجارة مكوناً أساسياً فيه. وتُنظر أيضاً فيما يمكن أن تحمله اتفاقات التجارة الإقليمية من آثار على رسم سياسة التنمية الوطنية والحاجة إلى شراكة عالمية تدعم وتعزز الجهود الوطنية وتوحيدها من أجل تحقيق "المستقبل الذي نصبو إليه" على مستوى كوكب الأرض. وتطرح الفروع الثاني والثالث والرابع بعض القضايا التي قد ترغب اللجنة في مناقشتها فيما يتعلق بالإجراءات الوطنية التي يمكن اتخاذها على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي.

مقدمة

١- تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، شرعت الدول الأعضاء في مفاوضات حكومية دولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بهدف الاتفاق على محتويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تكون الخطة تحويلية، أي يتعين أن تحقق تحولاً في الاقتصادات والمجتمعات وسبل مواجهة تغير المناخ لتكون "أنماط النمو أكثر شمولية واستمراراً واستدامة"^(١). ويتعين أن تتخذ نتيجة المفاوضات، المتوقعة بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥، شكل مجموعة من أهداف وغايات التنمية المستدامة، وما يلزم لتحقيقها من سبل التنفيذ والشراكات العالمية. ويتمثل أساس المفاوضات الجارية بشأن أهداف وغايات التنمية المستدامة في مجموعة من ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية مقترحة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وهي عملية أطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ كمتابعة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة^(٢). وستُعتمد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المقرر عقده في الفترة ٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥^(٣).

٢- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أيضاً، أُطلقت عملية حكومية دولية مستقلة ولكن ذات صلة، تحضيراً للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في الفترة ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ في أديس أبابا. وتناقش الدول الأعضاء خلال هذه العملية نتائج المؤتمر في ثلاث جلسات صياغة: في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥. ويتعين أن تعرض النتائج مجموعة من الالتزامات الدولية لحشد الموارد المالية العامة والخاصة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقترحة لما بعد عام ٢٠١٥ وتنشيط الشراكات العالمية التي تمكن من وجود "تجارة عالمية تتسم بالتماسك والدعم المتبادل، ونظم نقدية ومالية، وعمليات أفضل لتطوير وتبادل التكنولوجيات المناسبة على الصعيد العالمي، وبناء القدرات، واتباع نهج متوازن في معالجة أزمات الديون السيادية، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية"^(٤). أي أن نتيجة المؤتمر يتعين أن تقدم حلولاً ملموسة بشأن كيفية "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة" (الهدف ١٧).

(١) A/69/500.

(٢) يمكن اعتبار بعض أهداف وغايات التنمية المستدامة المعروضة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/68/970) سبل تنفيذ محددة الهدف.

(٣) A/69/L.43 و A/69/L.46.

(٤) الأمم المتحدة، ٢٠١٥، Preparatory process for the 3rd International Conference on Financing for Development: Elements Development: Elements، ٢١ كانون الثاني/يناير، متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/01/FfD_Elements-paper_drafting-session.pdf تم الاطلاع عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

٣- وفي هذا السياق، ومن أجل تحفيز النقاش في الدورة السابعة للجنة التجارة والتنمية في إطار البند ٤ من جدول الأعمال (سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥) والبند ٥ (رسم السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة)، تنظر هذه المذكرة في التحديات التي ستواجهها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أي في عملية إنجاز النواتج السياسية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على كيفية الاستخدام الأمثل للتجارة في إنجاز الخطة.

أولاً- استخدام التجارة لإنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤- ما الذي يقتضيه الأمر في الممارسة العملية لتستخدم الحكومات التجارة في إنجاز الخطة التحويلية؟ باستخدام طريقة خطط - نفذ - تحقق - صحح/اتخذ إجراء لإدارة العمليات، سيتطلب إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قيام الحكومات بما يلي:

(أ) خطط: إدماج أهداف وغايات التنمية المستدامة للإطار الزمني ٢٠١٥-٢٠٣٠ في "خططها وسياساتها وميزانياتها وقوانينها ومؤسساتها الوطنية" في البلد^(٥)؛

(ب) نفذ: تنفيذ التدابير السياسية؛

(ج) تحقق: رصد واستعراض النتائج المؤقتة للمزيج السياسي قياساً على أهداف التنمية المستدامة من خلال عمليات مستندة إلى "مشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك ممثلو الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية وقطاع الأعمال"^(٦)؛

(د) صحح/اتخذ إجراء: في حال الضرورة، تعديل المزيج السياسي لمتابعة عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥- وفي سياق الإطار الوارد أعلاه، كيف يمكن لحكومة ما أن تستخدم التجارة، أي الأنشطة التجارية للتبادلات الدولية للسلع والخدمات، من أجل إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ إن قوة التجارة المتوقعة في السياسة الإنمائية لبلد ما تتمثل بالدرجة الأولى في قدرتها على تحفيز نمو الدخل بسرعة أكبر منه في إطار الاكتفاء الذاتي. ويصدر المنتجون والأعمال التجارية عندما تكون أسعار منتجاتهم أو خدماتهم في الأسواق الأجنبية أعلى منها في السوق المحلية أو للتوسع في أسواقهم مثلاً؛ ويستوردون عندما تكون السلع والخدمات الواردة من الأسواق الأجنبية ذات قيمة أكبر مقابل المال في الكم و/أو النوعية عن تلك المتاحة محلياً.

(٥) A/69/700.

(٦) المرجع نفسه.

٦- ويمكن للحكومة استخدام التجارة مباشرة عن طريق زيادة مكاسب الدخل من التجارة - أي الدخل الورد من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة، والتي تشمل الخدمات. ولكن نمو الدخل وحده لن يحقق التنمية، التي يجب أن تشكل تحسناً مستمراً في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة والمنصفة والسليمة بيئياً، والتي تحقق تحولاً هيكلياً مع قدرة إنتاجية أعلى. ومن منظور التخفيف من حدة الفقر، على سبيل المثال، إذا كان نمو الدخل الكلي بنسبة واحد في المائة لا يقلل عدد من يعانون الفقر المطلق بعدة نقاط مئوية، فإنه لا يساهم في جعل المجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً. وتستهدف الحكومات تحقيق زيادة للفرد في المكاسب من التجارة بوسيلتين: أولاً، عن طريق تعزيز المكاسب من التجارة لمن يشاركون فيها حالياً؛ وثانياً، عن طريق توسيع نطاق قطاعات السكان التي يمكنها المشاركة بشكل منصف في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة.

٧- وفضلاً عن ذلك، ومن خلال تعديل فرص كسب الدخل أو كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق المحلية، يمكن أن يكون للتجارة تأثيرات تحويلية على مختلف جوانب التنمية مثل العمالة، والأمن الغذائي، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والتفاوت بين البلدان وداخلها، والتحول الهيكلي. وقوة هذه التأثيرات يمكن أن تتأثر إلى حد كبير باختيار السياسات الحكومية. ووفق النقاش المكثف الذي أجرته الدورة السادسة للجنة في عام ٢٠١٤، فإن من الضروري وضع سياسات للتجارة وسياسات تكميلية في مجالات أخرى مثل البيئة والمنافسة وتنظيم الخدمات والمساواة بين الجنسين، من أجل إنشاء الروابط الإيجابية بين التجارة والتنمية المستدامة^(٧).

٨- وتجدد الإشارة إلى أن حجم مكاسب الدخل من التجارة يعتمد إلى حد كبير على الظروف المالية والتجارية وغيرها من الظروف الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فعالية أدوات السياسة الوطنية في ربط التجارة بالتنمية قد تتطلب تنسيق الإجراءات من مختلف الحكومات على الصعيد الإقليمي - باتفاقات تجارة إقليمية مثلاً - وكذلك على الصعيد العالمي.

٩- وتناقش الفروع التالية الإجراءات التي سيتعين على الحكومات اتخاذها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في سياق إنجازها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً - على الصعيد الوطني: تصميم مزيج سياساتي فعال

١٠- يكمن الأساس المفاهيمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الانتهاء الوشيك للأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (A/RES/66/288) والتي تنص على

ما يلي: "ومن ثم نقر بضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها".

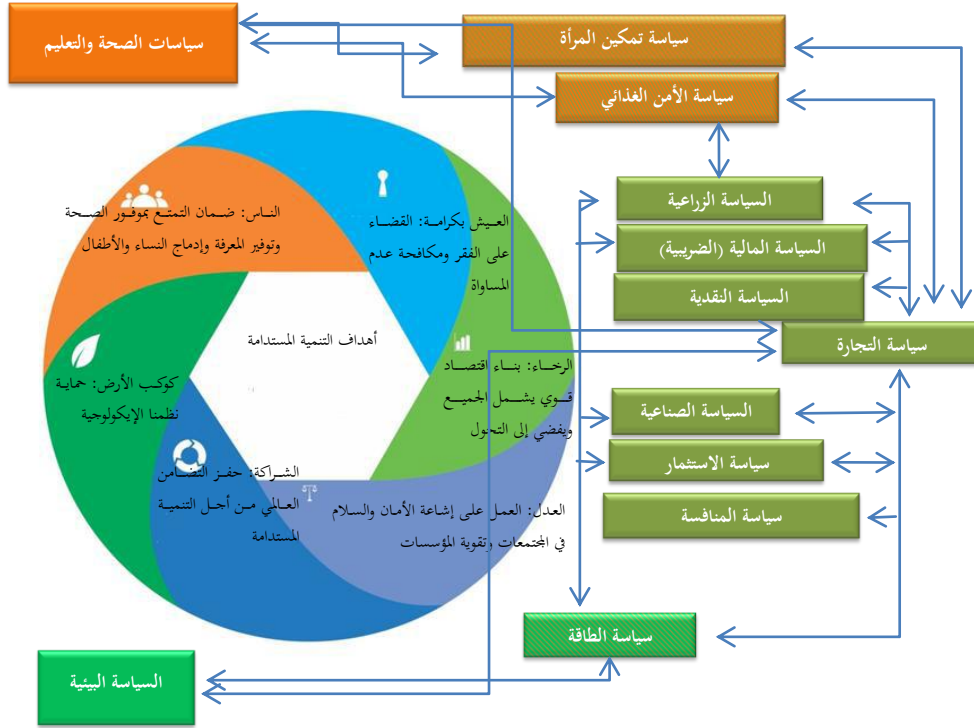
١١ - ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كافة، تحتاج أي حكومة إلى نهج متكامل يجمع الأدوات لمختلف الأهداف السياساتية - الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية - بطريقة تحقق أوجه التآزر فيما بينها وتقلل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية غير المباشرة لكل منها على الأخرى. ويرد وصف واضح لمعنى النهج المتكامل في التقرير التجميعي للأمين العام عن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥^(٨):

يجب أن تكون التنمية المستدامة خطة متكاملة لإيجاد حلول اقتصادية وبيئية واجتماعية. وقوتها تكمن في تداخل أبعادها. وهذا التكامل هو بمثابة الأساس للنماذج الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الناس والبيئة؛ والحلول البيئية التي تسهم في التقدم؛ والنهج الاجتماعية التي تعزز الدينامية الاقتصادية وتسمح بصون المشاعات البيئية وبُحس استخدامهما؛ وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. وستكون الاستجابة لجميع الأهداف ككلٍ متماسك ومتكامل أمراً حاسماً لضمان حدوث التحولات المطلوبة على نطاق واسع.

١٢ - ومن أجل تحقيق هذا النهج المتكامل، فإن من الضروري تصميم مزيج سياساتي كلي وطني للتنمية المستدامة. وستتضمن المكونات الأكثر شيوعاً أدوات لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وإعادة توزيع الدخل، وتعزيز التجارة، وحماية البيئة وصونها، وسياسة صناعية وحوافز للاستثمار، والتحول الهيكلي، وأسواق عادلة وتنافسية، والتكنولوجيا والابتكار، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وسيختلف الاختيار المحدد للأدوات في المزيج السياساتي القطري بين البلدان، حسب الاحتياجات الخاصة بكل بلد وظروفه وأحواله.

١٣ - ويعرض الشكل الوارد أدناه قائمة توضيحية للمكونات، مرسومة في مقابل "العناصر الأساسية الستة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة" المقترحة في التقرير التجميعي السالف الذكر للأمين العام.

مزيج سياساتي توضيحي مرسوم مقابل العناصر الأساسية الستة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة



١٤ - ويتمثل التحدي الأكبر أمام تصميم المزيج السياساتي المذكور، بالطبع، في الصعوبة البالغة لتقييم حجم التفاعلات الدينامية لنتائج السياسات المختلفة.

١٥ - ولنأخذ سياسة التجارة كمثال. فمن الواضح أن هدفها النهائي هو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الرفاه. وتحدد الحكومة مستوى وهيكل التعريفات الجمركية، وفقاً للاحتياجات الاستراتيجية للبلد، مثل الحماية الخاصة بقطاع معين أو الإيرادات المالية أو التحول الهيكلي، عن طريق التوسع في المدى الإنتاجي للبلد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. والنتائج الفوري لهذه الأداة من أدوات سياسة التجارة، وهو مستوى التعريفات في هذه الحالة، يتمثل في تغيير كمية السلع المتداولة المنتجة عن طريق تعديل أسعارها المحلية. وعلى سبيل المثال، فإن فرض مستوى مرتفع من التعريفات على محصول أساسي دعماً للمنتجين المحليين يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأمن الغذائي لدى الأشخاص في شرائح الدخل المنخفض. وبالعكس، فإن الإلغاء الشامل للتعريفات قد يقلل من عدد الوظائف المتاحة للشرائح المهمشة من السكان، بما في ذلك

المرأة، التي تعتبر بشكل عام أقل ميلاً للانتقال من قطاع إنتاجي إلى آخر. وهناك حوادث لا حصر لها لتأثير سياسة التجارة على الاستدامة الاجتماعية والبيئية^(٩).

١٦ - ويتعلق ما يرد أعلاه بالتأثير غير المقصود لأداة من أدوات سياسة التجارة على المجتمع والنظام الإيكولوجي في بلد ما. وهناك أيضاً حالات تستخدم فيها أداة للتجارة بشكل متعمد لإحداث آثار اجتماعية وبيئية. على سبيل المثال، تنشط بعض حكومات البلدان النامية في استخدام ميزتها النسبية في توفير السلع والخدمات البيئية^(١٠) للأسواق الدولية من أجل أن تدر على وجه التحديد دخلاً مستداماً ووظائف للفئات المهمشة من السكان^(١١).

١٧ - ونظراً لأن المحتويات المحددة بدقة للمزيج السياسي الوطني للتنمية المستدامة ستكون بالضرورة خاصة بكل بلد، فمن غير الممكن في هذه المرحلة إجراء نقاش بشأن المكونات المعيارية للمزيج السياسي. و عوضاً عن ذلك، يمكن النظر في تحديد المسائل المشتركة التي تواجه حكومة أي بلد - متقدم أو نام - في مراحل إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (أي أهداف التنمية المستدامة)، مثلاً، المتطلبات الرئيسية في المراحل المختلفة من دورة خطط - نفذ - تحقق - صحح/اتخذ إجراء المذكورة أعلاه.

١٨ - أولاً، في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، ستحتاج كل حكومة إلى تقييم رصين عن وضع البلد إزاء أهداف التنمية المستدامة. وأفضل مصدر لهذا التقييم هو التقدم المحرز في كل بلد على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ستختتم في عام ٢٠١٥. ومع اعتبار النتائج المتعلقة بأهداف الألفية نقطة البداية، سيتم ضمان استمرار السياسات في العديد من البلدان النامية، بما يشمل أقل البلدان نمواً، التي نجحت في إدماج تلك الأهداف في سياساتها وأطرها المؤسسية الوطنية. ومن المتطلبات الرئيسية الأخرى المرتبطة بشكل وثيق بما ورد أعلاه، قيام مختلف الوزارات وغيرها من الهيئات التنفيذية في الحكومة بتقاسم رؤية شمولية للتنمية المستدامة

(٩) على سبيل المثال، يشير بحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن التجارة والنوع الجنساني إلى الجوانب المتعددة الأوجه للتفاعل بين التجارة والنوع الجنساني، حيث يمكن لزيادة المشاركة في التجارة (الإقليمية أو العالمية) أن تتيح فرصاً لتمكين المرأة وتحقيق رفاهها؛ وفي نفس الوقت، يمكن أن تزيد من حدة التفاوتات الجنسانية القائمة. ويمكن الاطلاع على الاستنتاجات التفصيلية لدراسات حالات فردية مختلفة في الموقع الشبكي التالي:

<http://unctad.org/en/Pages/DITC/Gender-and-Trade/Trade,-Gender-and-Development.aspx>، تم الاطلاع عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

(١٠) تمتلك سمات تعزز البيئة. ومن أمثلة السلع والخدمات البيئية منتجات الطاقة المتجددة، والمنتجات القائمة على التنوع البيولوجي، والمنتجات الزراعية العضوية.

(١١) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الموقع الشبكي التالي:

<http://unctad.org/en/Pages/DITC/Trade-and-Environment/BioTrade.aspx>، تم الاطلاع عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

في البلد وحيازة آليات تمكّنها من تنسيق الإجراءات عندما تعمل بشكل مستقل على تنفيذ أدوات السياسات في مزيج سياساتي مشترك.

١٩- وثانياً، في مرحلة الرصد والاستعراض، هناك متطلب رئيسي يتعلق بشكل خاص بالبلدان النامية وهو الإلمام بالبيانات^(١٢)، أي القدرات الإحصائية الوطنية في جمع البيانات وإدارة مجموعات موثوقة وحسنة التوقيت من البيانات على مستويات مفصلة ومصنفة، بما يشمل تصنيف البيانات حسب نوع الجنس. واستجابة لمجموعة من التوصيات السياسية الصادرة عن فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، بدأت منظومة الأمم المتحدة مداولات داخلية عن الكيفية التي يمكن بها لمختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين البيانات والقدرات الإحصائية^(١٣). وهناك متطلب حاسم آخر يتمثل في المهارات التحليلية، بما يشمل المهارات اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للبيانات والإحصاءات المتاحة.

٢٠- وثالثاً، فإن مرحلة التصحيح واتخاذ الإجراءات هي على الأرجح المرحلة الأكثر أهمية من أجل ضمان استمرارية عملية إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتكمن قوة طريقة خطط - نفذ - تحقق - صحح/تخذ إجراء في أنها مصممة للتنفيذ المتكرر من أجل الاقتراب من الهدف ببطء ولكن بثبات، مع الاستفادة من الاستنتاجات والمعارف الجديدة المكتسبة خلال العملية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بين عشية وضحاها، وليس من المفترض أن تتطلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إجراءات تتخذ لمرة واحدة فقط. فمن المتوقع أن تكون خطة تحويلية تغير بمقتضاها البلدان تدريجياً وجماعياً على مدى الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ من المسار الذي تتبعه أنماط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فيها لتصبح أنماطاً أكثر استدامة وشمولاً.

قضايا مطروحة للنقاش

٢١- بناءً على ما سبق، فإن الأسئلة الممكن طرحها بشأن الإجراءات الحكومية على الصعيد الوطني يمكن أن تشمل ما يلي:

(أ) كيف يمكن للحكومات أن تحسن من التنسيق والتماسك بين السياسات والإجراءات التنفيذية من مختلف الوزارات الوطنية (مثلاً، البيئة أو المالية أو التجارة) في إطار هدف إنمائي شمولي واحد؟

(١٢) A/69/700.

(١٣) فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، ٢٠١٤، *A World That Counts: Mobilizing the Data Revolution for Sustainable Development*، متاح على الموقع الشبكي التالي:

<http://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/12/A-World-That-Counts2.pdf>، تم الاطلاع

عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

- (ب) ما هي المشاريع القائمة لدى الحكومات من أجل تقييم ورصد كيفية مساهمة التجارة في التنمية الشاملة أو في الحد من التفاوتات بما يشمل الجسدية منها؟
- (ج) كيف يمكن للحكومات إنشاء وإدارة عملية تشاركية جامعة لصنع السياسات، ولا سيما من ناحية صنع سياسات التجارة، بهدف فهم الشواغل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لمختلف أصحاب المصلحة والتعبير عن هذه الشواغل؟
- (د) ما هي أنواع المزيج السياسي المتاحة لتحقيق تفاعل إيجابي بين التجارة والتحول الاجتماعي - الاقتصادي، على سبيل المثال، زيادة الأمن الغذائي، تمكين فئة مهمشة، تضيق الفجوة الجسدية، تحقيق اقتصاد خال من الكربون، زيادة المستويات التعليمية؟ وما هي العوامل (الاجتماعية و/أو الاقتصادية و/أو البيئية) التي يمكن أن تشكل تحدياً أمام فعالية هذا المزيج السياسي؟
- (هـ) بالنظر إلى مثال ضريبة الانبعاثات الكربونية: عند استخدام إحدى أدوات التجارة كسياسة تحفيزية لتحقيق الأهداف الاجتماعية و/أو البيئية، كيف يمكن قياس تكاليف وفوائد هذا الإجراء السياسي، واستناداً إلى أية عوامل، وفي أي نطاق زمني؟ وكيف يمكن ضمان ألا تستخدم هذه السياسات تعسفاً لإخفاء النزعة الحمائية؟
- (و) كيف يمكن للحكومات تحقيق الاستفادة المثلى من البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتجارة، التي تكون بشكل عام متاحة على نطاق أوسع وموثوقة أكثر من البيانات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى في معظم البلدان، من أجل تقييم النتائج المؤقتة للمزيج السياسي، مع تحسين الإلمام بالبيانات في الوقت ذاته؟

ثالثاً - على الصعيد الإقليمي: صياغة السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة

- ٢٢ - هناك إجراءات وطنية معينة تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، مثل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية كالمياه أو الغابات أو الأسماك، وهي تتطلب التعاون الحكومي الدولي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولاحقاً في مراحل التنفيذ، سيساعد التعاون الإقليمي البلدان على رصد واستعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني في إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال استعراض أقران إقليمي. ويمكن لهذه الآلية أن تمكن البلدان المتجاورة من تحديد الاتجاهات والعقبات والقواسم المشتركة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة على الصعيد الإقليمي، وتحديد أوجه الدعم والحلول المتبادلة لمواجهة العقبات المشتركة.
- ٢٣ - وبينما يعد التعاون الإقليمي طوعياً بشكل عام، فإن هناك نوعاً من التعاون الاقتصادي - وهو اتفاق التجارة الإقليمي - يعد عقداً واجب النفاذ قانوناً ترمه البلدان المنتمة إلى نفس المنطقة الجغرافية، أو مجموعة من البلدان على أساس أقليمي، حسب التعريف الوارد في

مناقشات منظمة التجارة العالمية. ومن ثم، توجد التزامات معينة بموجب تلك الاتفاقات قد تحد من اختيار البلد لأدوات السياسة الوطنية في سبيل الحصول على إمكانية الدخول إلى سوق وقاعدة موارد أوسع. ويناقش هذا الفرع مدى تأثير العضوية في اتفاق تجارة إقليمي في قدرة الدول على تصميم وتنفيذ السياسات في إطار غاية واسعة النطاق ألا وهي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اتجاهات في اتفاقات التجارة الإقليمية

٢٤- لقد انتشرت اتفاقات التجارة الإقليمية بشكل سريع على مدى السنوات العشرين الماضية. فبحلول منتصف عام ٢٠١٤، تم تسجيل ٥٨٥ اتفاقاً إقليمياً للتجارة لدى منظمة التجارة العالمية، منها ٣٧٩ اتفاقاً سارياً في الوقت الحاضر. وقد ناقشت محافل أخرى على نطاق واسع الأسباب المحتملة لانتشارها. وتركز هذه المذكرة على مدى تغطية اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة للمسائل المطروحة وكيف يمكن أن تؤثر في مرونة أي بلد عند تصميم استراتيجيته للتنمية المستدامة والحد من الفقر.

٢٥- ويتمثل الهدف الأساسي وراء تلك الاتفاقات في تحقيق مكاسب اقتصادية من الحصول على سوق أوسع لما تنتجه البلدان من سلع وخدمات، وقاعدة موارد أكبر أو أفضل، ويتم ذلك أساساً عن طريق منح إمكانية تفضيلية متبادلة لدخول أسواق كل منها^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للعضوية في أي اتفاق تجارة إقليمي أن تحسن بقدر كبير من جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب توسع السوق، وإلى حد ما بسبب إمكانية التنبؤ المتصورة لسياسته التجارية. ويمكن أيضاً لزيادة التفاعل فيما بين الشركات في إطار اتفاق تجارة إقليمي أن تيسر نقل الدراية التشغيلية والتكنولوجية فيما بين المؤسسات التجارية في البلدان الأعضاء. وتتجاوز العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة حديثاً منح أفضليات تعريفية لكل طرف، حيث تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي على مستويات أعمق من تلك الواردة في إطار اتفاقات جولة أوروغواي^(٥). وفضلاً عن ذلك، فإن تركيز اتفاقات التجارة الإقليمية في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة، قد انتقل إلى التدابير التنظيمية داخل الحدود بهدف تحسين الشفافية والتوافق فيما بين الأعضاء في مجالات مثل الاستثمار والمنافسة وحركة رأس المال وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية، وكلها عوامل أساسية لتسهيل سير عمل شبكات الإنتاج العالمية أو سلاسل القيمة العالمية^(٦).

(١٤) تشير دراسة تجريبية أجراها الأونكتاد مؤخراً إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية، ولا سيما بين البلدان النامية، يمكن أن تسفر عن آثار إيجابية في هامش التجارة التوسعي، أي تنوع الصادرات من ناحيتي قطاعات التجارة والشركاء. انظر: A Nicita and V Rollo, 2013, *Tariff Preferences as a Determinant for Exports from Sub-Saharan Africa*, Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series No. 60 (نيويورك وجنيف، منشورات الأمم المتحدة).

(١٥) بالنسبة للخدمات، تشمل تلك الالتزامات عدم السماح للبلدان بتقليل مستوى الالتزام من خلال متطلبات تجميد الوضع الراهن والإدراج التلقائي للتحرير المستقبلي من خلال بند عدم التراجع.

(١٦) TD/B/C.I/MEM.5/5.

٢٦- وهذه السلالات الجديدة من اتفاقات التجارة الإقليمية ذات التركيز التنظيمي مصممة إلى حد بعيد للبلدان التي تمتلك بالفعل مؤسسات متطورة. وبالنسبة للبلدان التي تعمل حالياً على تطوير هذه الأطر المؤسسية، فإن العضوية في اتفاق من هذا النوع يمكن أن تكون عملية، حيث تقدم قائمة ثابتة من القواعد واللوائح التي تتوافق مع الأطراف الأخرى في الاتفاق. ولكن التوافق مع الشركاء التجاريين لا يتعدى الأهمية الثانوية عند وضع القواعد واللوائح: فالهدف الأول هو استقرار البيئة الاقتصادية المحلية بما يمكنها من تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تسهم بدورها في تنمية البلد.

٢٧- وفضلاً عن ذلك، هناك حالات تقيد فيها اتفاقات تجارة إقليمية معينة ما يسمى بالحيز السياسي للبلد، المكفول بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وفي مجال الصحة العامة على سبيل المثال، فإن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) الخاص بمنظمة التجارة العالمية يقدم للبلدان النامية جوانب مرونة معينة للخروج عند اللزوم عن التزاماتها بموجب هذا الاتفاق من أجل الوفاء باحتياجاتها الوطنية في مجال الصحة العامة مثل منح التراخيص الإلزامي^(١٧). ولكن بعض اتفاقات التجارة الإقليمية تضم أحكاماً أشد من تلك الواردة في اتفاق تريبس، تمدّ فترة حماية براءات الاختراع التي يتمتع بها أصحاب براءات المنتجات الصيدلانية لما يتجاوز ما هو متفق عليه بموجب اتفاق تريبس. وهذا يعني مدة أطول من عدم منافسة أصحاب البراءات وبالتالي ارتفاع أسعار العقاقير التي يدفعها المستهلكون والحكومات^(١٨).

٢٨- وفضلاً عن ذلك، وفي مجال الاستثمار، يمكن لاتفاق تجارة إقليمي حديث أن يستدعي نوعاً آخر من رد الفعل التنظيمي من البلدان النامية. فاستباقاً لأي نزاع بين المستثمر والدولة أو

(١٧) إن منح التراخيص الإلزامي يعني أن الحكومات بإمكانها السماح للشركات بإنتاج منتجات مسجلة ببراءة اختراع من دون موافقة أصحاب البراءة وفق شروط معينة. ووفقاً للإعلان بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة (الفقرة ٤) المعتمد في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقد في الدوحة عام ٢٠٠١، فإن "اتفاق تريبس لا يمنع الأعضاء، وينبغي ألا يمنعهم، من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة" وأن الاتفاق "يمكن، بل ويجب، أن يفسر وينفذ بأسلوب يدعم حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، ولا سيما في تعزيز إمكانية الحصول على الأدوية للجميع"، متاح على الموقع الشبكي التالي:

http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_trips_e.htm، تم الاطلاع عليه في ٤ آذار/مارس ٢٠١٥.

(١٨) L Forman, 2013, The Intergovernmental Working Group on Public Health, Innovation and Intellectual Property, in United Nations Human Rights, Office of the High Commissioner, *Realizing the Right to Development: Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development* (نيويورك وجنيف، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.XIV.1)، متاح على الموقع الشبكي التالي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/RTDBook/PartIIIChapter22.pdf>، تم الاطلاع عليه في ٤ آذار/مارس ٢٠١٥.

أية تحديات قانونية في إطار اتفاق تجارة إقليمي جديد، يمكن لبلد نام عضو أن يلجأ إلى "الجمود التنظيمي"، أي أنه لن يضع أية سياسات تنظيمية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر أو حركة رأس المال أو حقوق الملكية الفكرية - كانت ستحظى بوزن هام في المزيج السياسي للتنمية المستدامة في هذا البلد. وتضم بعض اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب بنداً يشير إلى تقديم المساعدة التقنية من البلدان المتقدمة الأعضاء إلى البلدان النامية الأعضاء في مجالات مثل الامتثال لمعايير أعلى^(١٩). ولكن عادة ما تكون تلك البنود غير ملزمة قانوناً.

٢٩- وتطرح أيضاً السمات العامة لاتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة مؤخراً على النحو الموصوف أعلاه سؤالاً عن الشمولية الجوهرية لتلك الاتفاقات. وبعبارة أخرى، فإن مصالح البلدان النامية الصغيرة وذات الاقتصادات المتواضعة غير مشمولة باتفاقات التجارة الإقليمية الجديدة، التي يمكن تصور أنها تعبر عن مصالح الأعمال التجارية الإقليمية و/أو العالمية للشركات المتعددة الجنسيات.

٣٠- وهناك بعد آخر للشمولية يتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية، وهو بعد محلي. فمن أجل أن تجري الحكومات تقييماً مسبقاً لتكاليف وفوائد تلك الاتفاقات، من الضروري أن تكون لديها آلية تشاورية فعالة بين الوزارات لتقييم التكاليف والفوائد وآلية تشاورية مفتوحة وتشاركية للحكومة والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة ومختلف أصحاب المصلحة في المجتمع. وسيكون للتعلم من النماذج الناجحة لهذه الآليات التشاورية قيمة كبيرة للعديد من البلدان^(٢٠).

قضايا مطروحة للنقاش

٣١- بناءً على ما سبق، فإن المسائل الممكن طرحها للنقاش بشأن رسم السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن تشمل ما يلي:

(أ) كيف يمكن لاتفاق تجارة إقليمي، هدفه الرئيسي هو تعزيز التجارة داخل الإقليم، أن يعالج شواغل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي؟ وما هي الحالات الناجحة وأفضل الممارسات التي يمكن إلقاء الضوء عليها؟

(ب) بالإضافة إلى أمثلة اتفاقات التجارة الإقليمية مقابل اتفاق تريس، هناك حالات تتعارض فيها التزامات معينة في اتفاقات التجارة الإقليمية مع التنمية الشاملة والمستدامة

(١٩) على سبيل المثال، المعايير المتعلقة بالمنتجات والعمل والبيئة.

(٢٠) يجري عدد من البلدان بشكل روتيني تقييمات مسبقة لاتفاقات التجارة التي تبرمها أحياناً من خلال عمليات تشاورية تشاركية. وللإطلاع على بعض حالات البلدان المتعلقة بالتشاور في عملية سياسة التجارة، انظر:

M Halle and R Wolfe, eds, 2007, *Process Matters: Sustainable Development and Domestic Trade Transparency*, Winnipeg, Canada, International Institute for Sustainable Development

للبلدان النامية الأعضاء؟ إن كان الأمر كذلك، ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل معالجة أوجه التعارض تلك؟

(ج) ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها عندما تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تمييز اقتصادي لبلدان نامية معينة لم تدخل في اتفاقات تجارة إقليمية مع اقتصادات كبرى؟ مثلاً، ما الذي يمكن عمله عندما تتجاهلها المؤسسات التجارية الدولية الكبرى؟

(د) تشير تحليلات التجارة إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب يمكن أن توفر للبلدان الأعضاء أرضاً خصبة لتنويع الصادرات. ما هي الإجراءات التي قد تجعل تلك الاتفاقات تعزز من التحول الهيكلي بأسلوب مستدام؟

(هـ) هل هناك أية حالات نموذجية للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي أو حالات تهيأت فيها بشكل مشترك بيئة داعمة للنمو الذي تقوده التجارة وللتنمية المستدامة والشاملة؟

رابعاً - على الصعيد العالمي: تنشيط الشراكة العالمية

٣٢- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة "تنشيط الشراكة العالمية" التي "يجب أن تكون فعالة في تعبئة الوسائل وفي تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ... الخطة الجديدة الطموحة"؟ ويتعين أن توفر هذه الشراكة بيئة اقتصاد عالمي داعمة للتنفيذ الوطني لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ "من خلال المعونة والتجارة والتنظيم والضرائب والاستثمار"^(٢١).

٣٣- وفي المفاوضات الحكومية الدولية بشأن أهداف التنمية المستدامة - وهي العنصر الرئيسي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - تناقش البلدان غايات في إطار الهدف ١٧ لتحقيق شراكة عالمية في مختلف المجالات التي تشمل التمويل والتجارة والتكنولوجيا وبناء القدرات (في البلدان النامية) والمسائل النظمية^(٢٢). ومع ذلك، وبينما يمكن القياس الكمي للغايات ووضع مؤشرات قابلة للقياس لمعظم أهداف التنمية المستدامة، فإن مقاييس تقييم الشراكات، مثل غايات الشراكة من أجل التجارة، ليست واضحة (انظر الصندوق).

٣٤- على سبيل المثال، تدعو الغاية ١٧-١٠ إلى نظام تجاري عالمي منصف متعدد الأطراف. وما من شك في أن هذا النظام يشكل شرطاً أساسياً لضمان المكاسب من التجارة لجميع البلدان سواء كانت قوية اقتصادياً أم لا. ومهما يكن الأمر، فإن التقدم المحرز في المفاوضات التي تمت في إطار جولة الدوحة كان باهراً. وكان الأمر مماثلاً فيما يتعلق بالغايات ١٧-١٢، حيث كان تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص محددة موضع حثّ

(٢١) A/69/700.

(٢٢) ترد هذه المجالات في الهدف ١٧ من مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن أهداف التنمية المستدامة. ويتواصل توضيح المسائل النظمية في مجالات ثلاثة هي: اتساق السياسات والمؤسسات، وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، والبيانات والرصد والمساءلة.

لا اشتراط، في مؤتمر بالي الوزاري. وفضلاً عن ذلك، فإن نتائج المؤتمر لم تكن ملزمة فيما يخص إضفاء طابع الشفافية والبساطة على قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على أقل البلدان نمواً^(٢٣). وهناك تباين في مستوى الطموح بين مضامين جولة الدوحة وتلك المتصور إدراجها في أهداف التنمية المستدامة.

ثلاث غايات أو وسائل تنفيذ متعلقة بالتجارة في إطار الهدف ١٧ (قيد التفاوض حالياً)

١٧-١٠: تعزيز نظام تجاري عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية

١٧-١١: زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠

١٧-١٢: تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لإمكانية وصول جميع أقل البلدان نمواً بشكل دائم إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص محددة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

٣٥- وهناك سؤال هام آخر يتعلق بتنشيط الشراكة العالمية ويتمثل في ما إذا كان النظام التجاري المتعدد الأطراف يساعد، ولا يقوض، الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وربما يشكل ذلك مسألة رئيسية للنقاش عند تحديد كيفية تيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً أو التكنولوجيات الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣٦- وهناك إقرار ثابت بأهمية تعزيز التكنولوجيات الخضراء. وتنص المادة ٤-٥ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (FCCC/INFORMAL/849) على ما يلي:

تتخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف المتقدمة النمو الأخرى ... جميع الخطوات الممكنة عملياً، حسبما يكون ملائماً، بتعزيز وتيسير وتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية الفنية إلى الأطراف الأخرى، وبخاصة البلدان النامية الأطراف، أو إتاحة الوصول إليها، لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية. وفي هذه العملية، تدعم البلدان المتقدمة النمو الأطراف تطوير وتعزيز القدرات والتكنولوجيات المحلية للبلدان النامية الأطراف. ويمكن أيضاً للأطراف والمنظمات الأخرى التي بوسعها ذلك أن تساعد في تيسير نقل تلك التكنولوجيات.

٣٧- ويتعارض ذلك مع الالتزامات بموجب اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية. فهل تعتبر التكنولوجيات الخضراء من المنافع العامة العالمية وبالتالي هل يتعين تيسير نقلها خارج إطار الالتزامات بموجب الاتفاق المذكور؟ أم هل يتعين على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

ضمان الحماية الصارمة لحقوق الملكية الفكرية بأسلوب تعزز فيه الحوافز النقدية المزيد من البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الخضراء في المستقبل؟ وعلى الرغم من حالة الاستعجال في التوصل إلى حل متفق عليه عالمياً، فإن المسائل المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وإمكانية الحصول على التكنولوجيات الخضراء لا ترد في جولة مفاوضات الدوحة الحالية.

قضايا مطروحة للنقاش

٣٨- تشمل الأسئلة الممكن طرحها بشأن كيفية تنشيط الشراكة العالمية ما يلي:

(أ) كيف يمكن لبلد ما أن يحسن على الصعيد الوطني تنسيق جهوده التفاوضية في المجالات المتداخلة - مثل تغير المناخ والتجارة - التي تعتبر مفتاح التنمية العالمية المستدامة والمرنة، ولكن عادة ما يتناولها جمهور مختلف في الواقع؟

(ب) كيف يمكن تحسين إمكانية الوصول الفعلية للأسواق - التعريفات والتدابير غير التعريفية وشروط دخول السوق - بأسلوب يعزز من الإجراءات التي تتخذها حكومات البلدان النامية لإنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

(ج) ما هو نوع الشراكة العالمية الذي يمكن أن يساعد الحكومات على الحد من الخسائر الاقتصادية التي قد تنشأ عن تنفيذ مزيج سياساتي لتحقيق التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، خوفاً من خسارة التنافسية الدولية لمنتجاتها وخدماتها، تنصرف الحكومات عن اتخاذ إجراءات أحادية من أجل تحسين ظروف العمل والأجر للفئات المهمشة.

(د) كيف يمكن للاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف أن تتلاقى، برعاية النظام التجاري المتعدد الأطراف، نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؟

خامساً - الاستنتاج

٣٩- باختصار، تتناول القضايا المطروحة في هذه المذكرة الإجراءات الحكومية التي ستتخذ في المستقبل من أجل إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وتناقش هذه الورقة أهمية تصميم وتنفيذ مزيج سياساتي متكامل في عملية مستمرة وجامعة تحقق التنمية المستدامة. وتقتصر أن تستكشف اللجنة الأنواع المستصوبة من الإجراءات الإقليمية وشراكة عالمية تدعم وتعزز الجهود الوطنية بما يضع أساساً لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه على مستوى كوكب الأرض لما بعد عام ٢٠٣٠.

٤٠- ومن المأمول في الأجل القصير أن تقدم الآراء والأفكار المتبادلة خلال الاجتماع مدخلات مفيدة للمفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتمهيد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر للتجارة والتنمية المقرر عقده في ليما في عام ٢٠١٦.